بالواو والنون في نحو يضربون ويضربن لم يجعل الجمع بالتاء كما في الواحدة بل بالياء كما هو مناسب للغائب لسكون مخرج الياء متوسطا بين مخرج الهمزة والواو وبين ذكر الغيب من ابتداء المتكلم والمخاطب ولما كان في المراد فرق بين المتكلم وحده ومعه غيره اراد وان يفرق بينهما في المضارع ايضا فزاد والنون لمشابهتها حروف المد واللين من جهة الخفاء والغنة انتهى

فوله وهو مرفوع ابدا هذا حكم متفق عليه وانما الخلاف في علة اعرابه مع ان لا اصل في الفعل البناء وفي عامل الرفع فيه فاما علة اعرابه فقال الجمهور علة اعرابه مشابهته للاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته نحو يقوم زيد وسيقوم ولم يقم وان زيدا ليقوم ويضرب وضارب وقال ابن مالك بل علة اعرابه مشابهته للاسم في توارد المعاني التركيبية لا يفرق بينها الا الاعراب نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الفعلين اذا قصد النهي عن كل منهما مطلقا وبجزم الاول ونصب الثاني اذا قصد النهي عن الجمع بينهما وبجزم الاول ورفع الثاني اذا قصد النهي عن الاول واباحة الثاني فلولا الاعراب لم تظهر هذه المعاني فلهذه العلة اعرب كما ان قولك ما احسن زيد بالوقف يحتمل التعجب والنفي والاستفهام واذا اريد بيانه نصبت عند ارادة المعنى الاول ورفعت عند ارادة الثاني وجررت عند ارادة الثالث واما عامل الرفع فيه فقيل حلوله محل الاسم في نحو زيد يضرب فانه حل محل ضارب وقيل حروف المضارعة الموجودة في اوله وهذان مذهبان ضعيفان والصحيح ان رافعه تجرده من الناصب والجازم ولا حاجة الى تقييد قوله ناصب او جازم بكون المضارع بعدهما منصوبا او مجزوما فان الناصب حقيقة هو الذي عمل النصب بالفعل والجازم حقيقة هو الذي عمل الجزم بالفعل **فـ** وقال في شرحه ولما اعرب المضارع للعلة السابقة وخرج عن اصل الفعل الذي هو البناء اعطي حكمه فقال وهو اي كل فرد من افراد المضارع مرفوع حين تجرده من الناصب والجازم بقرينة الغاية ابدا اي في جميع احواله كان معربا او غيره كان معتلا او غيره ناقصا كان او تاما رفع ظاهرا او ضميرا وهذا الحكم مجمع عليه بين النحاة وانما اختلفوا في رافعه الذي اجمله المصنف ليصح حمل كلامه على ما يترجح منه على اقوال ثم قال بعد نقله لقول البصريين واستشكاله ومنها قول الكوفيين وهو المأخوذ من كلام المصنف ان رافعه تجرده من الناصب والجازم قال ابن هشام وهو اصح الاقوال وهو الذي يجري على السنة المعربين حيث يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم قال البدر الدماميني ايضا وهو الصحيح فان قيل ما ذكر نفوه معا رضوا به ما قاله الكوفيون باطل لان التجرد من الناصب والجازم عدمي والرفع امر وجودي فكيف يصح ان يكون الشيء العدمي علة للامر الوجودي فجوابه لا نسلم ان التجرد من الناصب والجازم عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والتجرد به

والتجرد به على صفة ما ليس بعدمي انتهى وفيه نظر لان قوله مخلصا الخ ظاهر في ان التجرد عدمي انتهى المراد منه **فوله** مرفوع المناسب بقاؤه على عمومه اي لفظا او تقديرا او محلا فلا حاجة الى تقييده بالخلو من النونين لان ابن الهمام في الرابع ليصح حمل كلامه على اي قول يصح فيه وقوله ابدا يجري فيه ما سبق واعرب المضارع بطريق الحمل على الاسم لمشابهته اياه في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الاصول والزوائد وقال ابن مالك في التسهيل لجواز شبه ما وجب له من قوله بصيغة واحدة معاني مختلفة لولا الاعراب لا التبست واشار بقوله لجواز الى سبب الاعراب واجب للاسم وجائز للمضارع لان الاسم ليس ما يغنيه عن الاعراب وضع اسم مكانه كما في نحو لا تعن بالجفا وتمدح عمرا فانه يحتمل المعاني الثلاثة في لا تاكل السمك وتشرب اللبن ويغني عن الاعراب في ذلك وضع اسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع فيقال لا تعن بالجفا وبمدح عمرو ولا تعن بالجفا مادحا عمرا ولا تعن بالجفا ولك مدح عمرو ومن ثم كان الاسم اصلا والمضارع فرعا خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان الاعراب اصل في الافعال في بعض المواضع في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما هو اصل في الاسماء قالوا لان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسماء موجود في الافعال في بعض المواضع نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم **فوله** حتى يدخل عليه ناصب او جازم لانه اذا دخل عليه ذلك بعدت المشابهة **فوله** ناصب اي منصب بالنصب او جازم اي منصب بالجزم لان اسم الفاعل حقيقة في المتلبس بالمراد اي الناصب بالفعل والجازم بالفعل لا ما من شانه ان ينصب او يجزم **فوله** ناصب او جازم لا يقال كان عليه ان يقول حتى يدخل عليه ناصب فينصبه او جازم فيجزمه لان الناصب والجازم فد علمان لانا نقول اسم الفاعل حقيقة في المتلبس اي الناصب المتصف بالنصب والجازم المتصف بالجزم لا ما شانه ذلك **ف** وقال في شرحه فاذا دخل احدهما عليه نصبه او جزمه وزال عنه الرفع لضعف عامله وحتى هنا اما بمعنى الى او بمعنى الا كما قاله ابن مالك وقول الشاعر ∴ ليس العطاء من الفضول سماحة ∴ حتى تجود وما لديك قليل ∴ ولم يشترط هنا في رفعه الا الخلو عما ذكر مع انه لا بد في اعرابه من تجرده من نون الاناث وعدم مباشرة نون التوكيد له اما لانه قدم هذا الشرط فيما سلف فلم يحتج هنا الا للنفي مثلا في خصوص الرفع واما لانه اراد بالرفع ما يعم اللفظي والمحلي كما اراد ما يعم الناصب والجازم لفظا او تقديرا ولما كان اسم الفاعل حقيقة في الحال اي في الحدث المتحقق بالفعل لم يقيد الناصب والجازم بالفعل لاخراج ناصب لم ينصب وجازم لم يجزم ∴ نحو ان تقرآن على اسماء ويحكما ∴ ونحو لم يوفون بالجار ∴ فان المضارع فيهما باق على حالة رفعه وعلامة رفعه ثابتة **فوله** نحو نفسك ∴ لانه لم يخرج عن الجازم المقدر **فوله** بالنواصب الفاء رابطة لجواب شرط مقدر واللام فيه للعهد

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)